

التحول الرقمي بوزارة العدل

من اعداد :

عبد الوافي ايكديض

Abdelouafi IKIDID

تصميم

- ☐ مقدمة
- ☐ أهداف التحول الرقمي
- ☐ مقومات التحول الرقمي
- ☐ تجليات التحول الرقمي : المحكمة الرقمية
- ☐ مفهوم المحكمة الرقمية و التقاضي الإلكتروني \neq
- ☐ خصائص المحكمة الرقمية \neq
- ☐ نماذج من التحول الرقمي في مجال التقاضي ببعض الدول
- ☐ مشروع التغيير والتحول الرقمي بوزارة العدل
- ☐ تحديات التحول الرقمي بالإدارة القضائية

عرفت الألفية الثالثة ثورة هائلة في المجالات العلمية والتقنية مما أدى لظهور مفاهيم جديدة :

- التجارة الإلكترونية
- التعليم الإلكتروني
- الحكومة الإلكترونية
- الإدارة الإلكترونية...

↳ التحول الرقمي la transformation numérique

يعرف التحول الرقمي على أنه مرحلة جديدة في إعادة هيكلة وتنظيم التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تأثير تكنولوجيا المعلومات.

أهداف التحول الرقمي

تحقيق المكننة الشاملة لإدارة القضايا من أجل تحديث القضاء و الرفع من جودته.

مقومات التحول الرقمي

مقومات التحول الرقمي

وتتجلى في العديد من الأسس **القانونية والمادية والبشرية** أهمها:

← **الإطار التشريعي المنظم لها :**

ذلك أن الحديث عن التحول الرقمي و الإدارة الإلكترونية لا يستقيم دون توفر الدولة على مجموعة من التشريعات التي تنظم مختلف العمليات المرتبطة بالإدارة الإلكترونية.

← **الموارد البشرية المؤهلة**

ذلك أن ثورة المعلومات والاتصال والتوسع في استخدام الحاسي الأولي فرض على الموظف أن يتوفر على حد أدنى من المعرفة في مجال المعلومات لكي يكون فاعلا في منظومة الإدارة الإلكترونية. فإن الإدارة الإلكترونية تستوجب التوفر على موظفين متخصصين في هذا المجال.

← **المجتمع المعلوماتي**

تعتبر قدرة المجتمع على التفاعل مع الثورة المعلوماتية ومدى قدرته على استخدامها بشكل سليم أساسي لنجاح مشروع الإدارة الإلكترونية.

← **التوفر على بنية تحتية معلوماتية**

إذ لا يمكن تصور قيام تحول رقمي بدون بنية تحتية لازمة ويدخل هذا الأمر في إطار توفر الوسائل المادية اللازمة لاشتغال الإدارة الإلكترونية وتتمثل هذه البنية في الحواسيب والهواتف وشبكات الاتصال والأقمار الصناعية لتحول نحو الحوسبة الشاملة للإجراءات والمساطر القضائية وتحقيق الحكمة الرقمية.

المحكمة الالكترونية VS المحكمة الرقمية

تعريف - المحكمة الإلكترونية

المحكمة الإلكترونية هي منهجية جديدة تقوم على استخدام تقنية المعلومات والاتصال في ممارسة الوظائف الأساسية للمحاكم و الإدارة القضائية ، بقصد تحسين فعاليتها ونتائجها وكذلك جودة الخدمات المقدمة.

تعريف - المحكمة الرقمية

أما المحكمة الرقمية فلها في تصور القانون المقارن تعريفان؛ أحدهما :

خاص يعتبر المحاكم الرقمية محاكم نوعية تختص بالجرائم الرقمية **digital crimes**، والتي الأصل فيها هو الحاسب الآلي (الكمبيوتر) _ ثم شبكة الانترنت الدولية والشبكات الأخرى كما يشمل الاختصاص نواتج الأجهزة الرقمية :

- جرائم إلكترونية ضدّ الأفراد : هي الجرائم التي يتمّ الوصول فيها إلى الهوية الإلكترونية للأفراد بطرق غير مشروعة.
- جرائم إلكترونية ضدّ الحكومات : هي جرائم تُهاجم المواقع الرسمية للحكومات وأنظمة شبكاتها وتُركّز على تدمير البنى التحتية لهذه المواقع أو الأنظمة الشبكية بشكلٍ كاملٍ.
- الإرهاب الإلكتروني : هي اختراقاتٌ للأنظمة الأمنية الحيوية على مواقع الإنترنت.
- جرائم الابتزاز الإلكتروني: هي أن يتعرّض نظامٌ حاسوبيّ أو موقعٌ إلكترونيّ ما لهجماتٍ حرمانٍ من خدمات مُعيّنة؛ حيثُ يشنّ هذه الهجمات ويكرّرها قراصنة محترفون، بهدفٍ تحصيلٍ مُقابلٍ ماديّ لوقف هذه الهجمات.
- جرائم التشهير: بهدف تشويه سمعة الأفراد.
- الوصول للمواقع المشفرة والمحجوبة.
- جرائم السبّ والشتم والقدح.
- المطاردة الإلكترونية...

تعريف - المحكمة الرقمية

الآخر **عام** يعتبر المحاكم الرقمية محاكم تفض منازعاتها في إطار جلسات يباشر خلالها القضاة نظر الدعاوى و الفصل فيه بواسطة مجموعة من التقنيات المعلوماتية ووفق تشريعات تخول لهم ذلك.

خصائص المحكمة الرقمية و مقوماتها

خصائص المحكمة الرقمية

انطلاق من تعاريف المحكمة الرقمية يتبين أنها تتسم بمجموعة من الخصائص الأساسية:

- ← **محكمة بلا أوراق** : حيث أنها إدارة تعتمد على الحاسب الآلي بشكل أساسي ولا تعتمد على الأوراق إلا بشكل ثانوي.
- ← **محكمة بلا مكان** : بحيث أنها تعتمد على وسائل الاتصال الحديثة كالإنترنت فالمسؤول الإداري يستطيع أن يتخذ القرار من أي مكان في العالم وليس مرهونا بالمقر المادي للمرفق العام.
- ← **محكمة بلا زمان** : بحيث الإدارة الإلكترونية لا تلزم بأوقات العمل الرسمي فهي تعمل 365 يوما في السنة و 7 أيام في السبوع و 24 ساعة في اليوم.
- ← **محكمة بلا تنظيمات جامدة** : فبفضل الإدارة الإلكترونية صار بإمكاننا الحديث عن التنظيمات ذكية تتسم بالمرونة وقابلة لأن تواكب جميع التغيرات الطارئة.

نماذج من التحول الرقمي في مجال العدالة التقاضي الإلكتروني

تطبيق التقاضي الالكتروني في النظم القضائية الأجنبية

• الحاسوب القاضي في الصين

أنشأت الصين وتحديدًا في مدينة زيو - في إقليم شانغونج - محكمة رقمية ، تعتمد على برنامج حاسوبي متطور، يقوم هذا البرنامج بحفظ القوانين والأنظمة النافذة كافة ، وذلك فضلاً عن حفظ ظروف الإدانة المحتملة، والسوابق القضائية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه "المحكمة" أصدرت ألف حكم قضائي، وفق آلية الاستعانة بهذا البرنامج.

• آلية سير الدعوى أمامها:

- تبدأ الدعوى أمام المحكمة "رقمية" بإعداد كل من الدفاع والادعاء لمعطياتهما ومطالبهما على قرصين مدمجين يملكان السعة ذاتها، ثم تُدخَلُ بيانات هذين القرصين إلى البرنامج الحاسوبي للاحتكام للقاضي الإلكتروني، الذي يمكنه أن يطلب رأي القاضي "البشري" بخصوص بعض التفاصيل الخاصة، أو تلك المتعلقة بالنواحي الإنسانية قبل أن يقوم بإصدار الحكم، والعقوبات المفروضة.

تطبيق التقاضي الالكتروني في النظم القضائية الأجنبية

• التحكيم السريع في سنغافورة

أنشأت سنغافورة أول محكمة رقمية على شبكة الإنترنت في 17-09-2000 وهي محكمة ذات طابع تحكيمي ، وتختص بفض نوعين من النزاعات وتسويتها:

– النزاعات المتعلقة بالتجارة والأعمال الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية. وقد حثّ إنشاء هذه المحكمة طبيعة التجارة الإلكترونية التي تختلف عن التجارة التقليدية، وتمتاز بتباعد المسافات الجغرافية بين التجار والشركات، أو بينهم وبين عملائهم

– النزاعات المتعلقة بملكية عناوين النطاق ، أو ملكية الأفكار الإلكترونية، والدعاية على الإنترنت

آلية سير الدعوى أمامها:

• تبدأ إجراءات الخصومة أمام المحكمة بدخول المدعي إلى موقع المحكمة، وتقديمه بياناته في استمارة مخصصة لذلك على هذا الموقع، ويستلم على الفور رقم دعواه. أما الخطوة التالية فتتمثل بتبليغ الطرف الثاني (المدعى عليه) خلال ثلاثة أيام من قيد الدعوى، وذلك بواسطة البريد الإلكتروني.

تطبيق التقاضي الإلكتروني في النظم القضائية الأجنبية

آلية سير الدعوى أمامها...

- وفي هذه المرحلة نتلمس الطابع التحكيمي لهذه المحكمة من خلال أمرين:
 - الأول يتعلق باشتراط قبول المدعى عليه التقاضي أمامها، ويعبر عن هذا القبول بأن يقوم المدعى عليه بإملاء النموذج الذي يتضمن فضلاً عن بياناته، قبوله التقاضي أمامها، ودفعه، وذلك خلال أربعة أسابيع من استلامه لوثائق الدعوى.
 - والثاني يتعلق بشطب الدعوى من جدول دعاوى المحكمة، وذلك في حال لم يرد المدعى عليه على استدعاء الدعوى.
- في حال قبول المدعى عليه للتقاضي أمام المحكمة، تقوم المحكمة بإعداد صفحة عرض المنازعة على موقع إلكتروني معد لذلك، وتعطي الطرفين كلمة مرور تخولهم دخول الموقع، والاطلاع على صفحة المنازعة التي تقوم بالفصل فيها وفق جدول زمني محدد، يمكن لأطراف الدعوى أنفسهم اقتراحه.

مشروع التغيير والتحول الرقمي بوزارة العدل

التحول الرقمي بمؤسسة العدل المغربية

مديرية الدراسات والتعاون والتحديث



عبد الرقيق أرويج

قسم الدراسات

قسم التعاون الإداري والتقني

قسم التقييم والتحديث

قسم الإعلاميات واستعمال التكنولوجيا الحديثة

قسم التواصل

• تحديد المعالجة المعلوماتية للمعطيات القضائية

تتمثل المعطيات القضائية في القاعدة القانونية التي قد تكون نصا قانونيا أو حكما قضائيا أو غيرهما من مصادر القانون والتي يتعين تطبيقها مرورا بالإجراءات التي يجب مراعاتها في سير القضايا. تصنف إلى صنفين هما:

□ المعالجة الآلية لمصادر القانون و تُعرَّف **بالمعلومات القانونية** : المعالجة الآلية للمعلومات القانونية المتمثلة في مصادر القانون.

← مصادر أصلية (التشريع والعرف ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة)، وتفسيرية (القضاء والفقه).

□ المعالجة الآلية للتسيير القضائي و تُعرَّف **بالمعلومات القضائية** : هي المعلومات الخاصة بتسيير المحاكم، وهي تُعرَّف أيضا بمعلومات التسيير القضائي.

أولاً: المعلومات القانونية

أولاً: المعلومات القانونية



البوابة القانونية والقضائية لوزارة العدل

يمكن وصف بوابة عدالة بخران المعطيات والبيانات القانونية والقضائية. وبدراسة وتحليل مختلف صفحات الموقع، نستنتج أن البوابة تمكن من:

- وضع المعلومة القانونية والقضائية رهن إشارة العموم؛
- استشارة قاعدة المعطيات القانونية والقضائية، بما في ذلك الاطلاع على النصوص القانونية في صيغة الجريدة الرسمية أو في صيغة نصوص معالجة يمكن تحميلها؛
- توفير خيارات متعددة للبحث في نصوص قانونية؛ اجتهاد قضائي؛ اتفاقيات دولية؛ تقارير ودراسات....
- إتاحة فضاء للنقاش بين المهتمين بالعلوم القانونية عبر منتدى للحوار يمكن من تبادل الآراء ووجهات النظر.

نصوص ودراسات



Version française
16/02/2019

عدالة
اليوابة القانونية والقضائية
لوزارة العدل بالمملكة المغربية



المملكة المغربية
وزارة العدل

مديرية الدراسات
والتعاون والتحديث



أخر تحديث : 13/02/2019

تصوّل على المساعدة، انقر هنا

الاستقبال < مرحبا بك في الموقع

بحث

الدستور >>

نصوص قانونية
اتفاقيات
مناشير
اجتهاد قضائي

بحث سريع
بحث تحليلي
بحث متقدم
بحث بالموضوع

جديد الموقع

< الشكاية المباشرة في قانون
المسطرة الجنائية المغربية
لمؤلفه الأستاذ أحمد بن عجينة

< قراءة في قانون الصحافة
والنشر
لمؤلفه الأستاذ أحمد بن عجينة

< أضواء على جرائم التخريب
والتهريب والإتلاف
لمؤلفه الأستاذ أحمد بن عجينة

روابط مفيدة

مواقع مغربية :

مستجدات قانونية

< ظهير شريف رقم 1.15.85
بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14
المتعلق بالجماعات

< مرسوم رقم 2.15.426
يتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية

< قرار لرئيس الحكومة رقم
3.34.15
بتعيين رئيس اللجنة الوطنية للنظر في
الطعون المتعلقة بالضريبة

نصوص ودراسات

الاستقبال > نصوص قانونية

تتضمن هذه الصفحة نوعين من النصوص:
- نصوص قانونية مبحنة وفق آخر التعديلات مع الإشارة إلى تاريخ آخر تحيين.
- نصوص قانونية لم يشملها أي تعديل منذ نشرها.



المادة الأسرية

FR مدونة الأسرة: تحيين 2016-01-25 **جديد**
FR صندوق التكافل العائلي: تحيين 2018-03-12 **جديد**
FR كفالة الأطفال المهملين
FR الحالة المدنية
FR قانون الجنسية: تحيين 2011-10-26



نصوص قانونية

- المادة الدستورية
- المادة المدنية
- المادة الأسرية
- المادة الكرائية
- المادة العقارية
- المادة الاجتماعية
- المادة الجنائية
- المادة التجارية
- المادة الإدارية و المالية
- التقاعد
- المادة البيئية
- المادة الصحية والطبية
- مادة الأوقاف و الشؤون الإسلامية
- التنظيم القضائي
- الأنظمة الأساسية
- الوظيفة العمومية
- المهن القانونية والقضائية
- المهن
- الغرف المهنية
- الحريات العامة
- هبنات حقوق الإنسان
- هبنات النهوض بالتنمية البشرية
- هبنات الحكامة الجيدة والتقنين
- المادة البرلمانية
- المادة الانتخابية
- المؤسسات الاجتماعية
- مادة التأمين
- التنظيم الهيكلي لوزارة العدل
- نصوص عامة
- المادة التعليمية

<http://adala.justice.gov.ma>

نصوص ودراسات

منتدى التشريع

منتدى التشريع

أهداف المنتدى

يهدف هذا المنتدى إلى تمكين زوار الموقع الإلكتروني لوزارة العدل والحريات من المساهمة في إغناء المبادرات التشريعية التي تعدها هذه الوزارة.

جديد

✓ مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات تطبيق الفصل 133 من الدستور

✓ مقترح القانون المتعلق ببراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي

✓ مسودة مشروع القانون الجنائي نسخة 31 مارس 2015

✓ مسودة مشروع قانون المسطرة المدنية .. صيغة جديدة

✓ مشروع قانون قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية

✓ مشروع قانون بقضي بتغيير وتتميم الكتاب الخامس من مدونة التجارة

✓ مسودة مشروع قانون بقضي بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية

نصوص ودراسات

منتدى التشريع

[منتدى التشريع >> إضافة مساهمة جديدة](#)

**مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق
بتحديد شروط وإجراءات تطبيق الفصل 133
من الدستور**

ملاحظات عامة

ملاحظات تفصيلية

المساهمة	المادة
<input type="text"/>	<input type="text"/>

Choisissez un fichier Aucun fichier choisi

إرفاق ملف بصيغة
WORD

صاحب المساهمة

☐ لا ☒ نعم إظهار الاسم على
المنتدى

الإسم

الصفة/المهنة
(اختياري)

البريد الإلكتروني
(اختياري)

<http://www.justice.gov.ma>

a.ikidid@gmail.com

نصوص ودراسات

مركز الدراسات و الابحاث القضائية

المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو



مركز الدراسات والأبحاث الجنائية



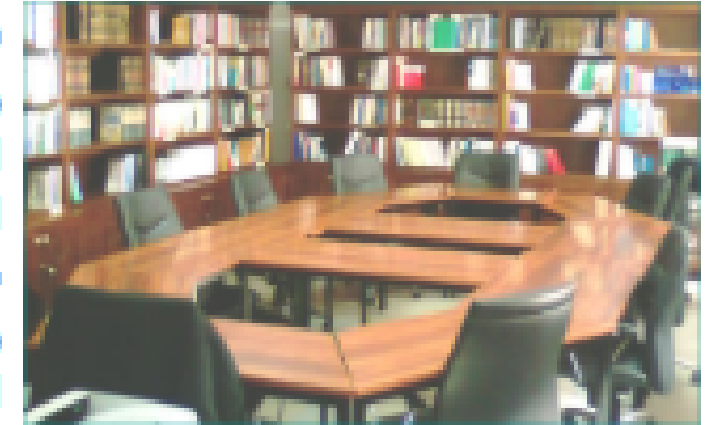
العدل في خطب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

نصوص ودراسات

مركز الدراسات و الابحاث القضائية

مركز الدراسات والأبحاث الجنائية

في إطار التوجيهات الملكية السامية من أجل تحديث قطاع العدل والرفع من جودته وخدماته، عملت مديرية الشؤون الجنائية والعفو على إنشاء مركز للدراسات وأبحاث السياسة الجنائية من أجل تحديث عمل النيابة العامة، هدفه تقديم خدمات المعلومات الجنائية للسلطة القضائية النيابة العامة وقضاة أحكام القضاء الجزري، وذلك بإنجاز دراسات وأبحاث في الموضوعات ذات الصلة بالسياسة الجنائية والجريمة والقوانين الجزرية، بالإضافة إلى توثيق المعلومات حول الأبحاث والمؤلفات والاجتهادات القضائية والنصوص القانونية الجنائية.



<http://www.justice.gov.ma>

ثانيا: المعلومات القضائية

المعلومات القضائية : هي المعلومات الخاصة بتسيير المحاكم، وهي تُعرَّفُ أيضا بمعلومات **التسيير القضائي**. غير أنه يعبر عنها في أغلب الأحيان وبكل اختصار المعلومات القضائية.

نظام S@J1 و S@J2

يعد برنامج تدبير القضايا "ساج" Systeme automatisé des juridictions، أهم مشروع معلوماتي لوزارة العدل حيث تقدمه كبرنامج مندمج يرجع تاريخ تطوير نسخته الأولى إلى سنة 2006.

تم تطوير البرنامج في إطار التعاون بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي في إطار مشروع MEDA 2، الذي كان يهدف إلى تحسين وظائف النظام القضائي المغربي، وذلك بدعم مشاريع تحديث محاكم المملكة وتقوية القدرات التنظيمية والهيكلية للوزارة. ويتكون نظام تدبير القضايا لS@J، من ثلاث مكونات أساسية، وهي:

- تدبير القضايا المدنية؛
- تدبير القضايا الجزية؛
- تدبير صناديق المحاكم S@J2

العدالة في خدمة المواطن-الخدمات الالكترونية

الخدمات الإدارية والقضائية عبر الخط

تندرج بوابة الخدمات الإدارية والقضائية عبر الخط ضمن الدعامات الأساسية التي تعتمد عليها وزارة العدل من أجل تفعيل استراتيجياتها المتعلقة بتحديث الإدارة القضائية عبر التجسيد اللامادي للمساطر والإجراءات وتمكن هذه البوابة من القيام بالطلبات عن بعد من أجل الحصول على مجموعة من الوثائق .القضائية .المتعلقة بالدعاوي القضائية والملفات الرائجة لدى جل محاكم المملكة.

العربيةEnglishFrançais

المملكة المغربية
وزارة العدل

الخدمات الإدارية والقضائية عبر الخط
Services administratifs et judiciaires en ligne

الرئيسية
دليل المستعمل

تقديم

تندرج بوابة الخدمات الإدارية والقضائية عبر الخط ضمن الدعامات الأساسية التي تعتمد عليها وزارة العدل من أجل تفعيل استراتيجياتها المتعلقة بتحديث الإدارة القضائية عبر التجسيد اللامادي للمساطر والإجراءات القضائية. وتمكن هذه البوابة من القيام بالطلبات عن بعد من أجل الحصول على مجموعة من الوثائق المتعلقة بالدعاوي القضائية والملفات الرائجة لدى جل محاكم المملكة.

تسليم طلب

للتأكد من تسليم طلب، انقر فوق الزر أدناه

الولوج

تتبع الطلب

إذا كنت تريد أن تتابع حالة إنجاز طلب سابق، انقر فوق الزر أدناه

الولوج

طلب جديد

يرجى الإطلاع وقبول شروط استخدام الخدمة قبل بدء العملية

بدء العملية

العدالة في خدمة المواطن-الخدمات الالكترونية

تطبيق E-Justice للهواتف الذكية

أعدت الوزارة تطبيقا خاصا بالخدمات القضائية الإلكترونية *e-justice Mobile* كتصور جديد يروم تقريب المعلومة القضائية من المواطنين والمرتفقين وتيسير الولوج إليها. ويوفر هذا التطبيق المعلوماتي الجديد العديد من الوظائف التقنية والامكانيات التي تتيح الاستفادة من مجموعة من الخدمات القضائية المتوفرة على مدار 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع، كما تمكن من الحصول على المعطيات بشكل آني ووفق آخر التحيينات، بمختلف الأنظمة المعلوماتية لوزارة العدل والحريات.

تطبيق الخدمات القضائية الإلكترونية
الخاص بالهواتف الذكية
e-justice Mobile



العدالة في خدمة المواطن-الخدمات الالكترونية

تطبيق E-Justice للهواتف الذكية

الخدمات التي يوفرها التطبيق المعلوماتي *e-justice Mobile*

❑ **خدمة تتبع القضايا :** حيث تمكن هذه الخدمة من الاطلاع على معلومات ولأحة الإجراءات المتخذة في الملفات

المدنية والزجرية على مستوى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، والملفات الإدارية على مستوى المحاكم

الإدارية و محاكم الاستئناف الإدارية، والملفات التجارية على مستوى المحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية.

❑ **خدمة الاطلاع على مآل طلبات السجل العدلي :** حيث تمكن هذه الخدمة من تتبع مراحل معالجة طلبات السجل

العدلي التي تم وضعها عبر الأنترنت.

❑ **خدمة الاطلاع على لأحة الإعلانات القضائية :** حيث تمكن هذه الخدمة من تصفح مختلف الإعلانات الخاصة

بالبیوع العقارية والمنقولة المعلن عنها بمختلف محاكم المملكة دون الحاجة إلى التنقل إلى المحاكم.

العدالة في خدمة المواطن-الخدمات الالكترونية

تطبيق E-Justice للهواتف الذكية

الخدمات التي يوفرها التطبيق المعلوماتي *e-justice Mobile*

❑ **خدمة السجل التجاري** : حيث توفر هذه الخدمة من جهة إمكانية معرفة الوثائق اللازمة لإنشاء المقاولات

والمراجع القانونية المنظمة لذلك، ومن جهة ثانية توفر إمكانية البحث والتقصي حول الوجود القانونية

للمقاولات المسجلة بالسجل التجارية، سواء تعلق الأمر بأشخاص ذاتيين أو أشخاص معنويين.

❑ **خدمة الخريطة القضائية** : حيث تمكن هذه الخدمة من معرفة المحكمة المختصة مكانية للبت في النزاع

بحسب نوع القضية انطلاقا من مؤشر الجماعة المحلية، كما يوفر التطبيق معلومات الاتصال بمختلف

محاكم المملكة، وإحداثيات الموقع الجغرافي الخاصة بها عبر نظام الخرائط الذكية.

العدالة في خدمة المواطن-الخدمات الالكترونية

بوابة محاكم

استمرارا في مسار التجسيد اللامادي للمساطر والإجراءات القضائية، وتبسيط الإجراءات الإدارية مع تمكين العموم من خدمات إلكترونية عن بعد عبر الخط، كخيار إستراتيجي لوزارة العدل في تحديث الإدارة القضائية تنضاف بوابة الخدمات الإلكترونية للمحاكم المغربية. تمكن هذه البوابة من:

- الإطلاع على الخريطة القضائية لمحاكم المملكة مع خارطة جغرافية لموقع للمحكمة، وروابط الاتصال بها
- تتبع الملفات والقضايا بالبحث عن ملف والإطلاع على جداول الجلسات اليومية متضمنة مآل الملفات
- تحميل نماذج طلبات ومقالات متنوعة
- البحث في الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية بمعايير متنوعة



العدالة في خدمة المواطن-الخدمات الالكترونية

الشباك الإلكتروني لطلب السجل العدلي

هذه الخدمة تسمح لك بطلب السجل العدلي عن طريق الانترنت

العربية

Français

English

Español

لغة التصفح:

المملكة المغربية

وزارة العدل

الشباك الإلكتروني لطلب السجل العدلي

Guichet électronique de commande de l'extrait du Casier Judiciaire

الرئيسية

الإثنين 13 نونبر 2017 12:18

مرحباً بكم في موقع خدمة السجل العدلي

هذه الخدمة تسمح لك بطلب السجل العدلي عن طريق الانترنت.

العملية لا تستغرق سوى بضع دقائق ويتم ذلك في بضع خطوات.

مزيد من المعلومات .

تأكد من اتباع جميع مراحل الإجراء وتأكد من أن المعلومات التي تم إدخالها صحيحة قبل تقديم طلبك.

- قم بملء استمارة الطلب.
- الرجاء التحقق من الطلب الخاص بك.

تقديم الطلب

☐ يرجى الإطلاع وقبول شروط استخدام الخدمة قبل بدء العملية

مكان الميلاد * : ☐ المغرب ☐ الخارج

بدء العملية >>

متابعة الطلب

إذا كنت تريد أن تتابع حالة إنجاز طلب سابق، انقر فوق الزر أدناه.

الولوج >>

دليل المستعمل

لتحميل الدليل على شكل فيديو أو ملف، يرجى الضغط على الرابط أدناه.

• ملف PDF

E-Justice mobile

يمكنكم تتبع مآل طلب السجل العدلي على الهاتف الذكي وذلك عبر تحميله من Play store

العدالة في خدمة المواطن-الخدمات الالكترونية

التدبير الالكتروني للسجل التجاري

يتم تدبير السجل التجاري بمختلف المحاكم التجارية والمحاكم الابتدائية الماسكة للسجل التجاري بواسطة نظام معلوماتي ممرکز يمكن من تضمين كل ما يتعلق بالوضع القانوني للبيركة من تسجيلات وتقييدات وتعديلات وتشطيطات ويحملات وغيرها، مع إمكانية طباعة نماذج السجل التجاري.

السجل التجاري

إختار نوع المحكمة

المحاكم التجارية

المحاكم الابتدائية

إختار المحكمة

وثائق تسجيل الشركات التجارية

الأشخاص الطبيعيون

الأشخاص المعنويون

1. الشركات ذات المسؤولية المحدودة

2. شركات المساهمة

3. شركات التضامن

4. شركات التوصية البسيطة

5. شركات التوصية بالأسهم

6. المجموعات ذات النفع الاقتصادي

7. الفروع والوكالات

لجنة التنسيق المتعلقة بالسجل التجاري

العدالة في خدمة المواطن-الخدمات الالكترونية

مركز تتبع و تحليل الشكايات



المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات

مركز تتبع وتحليل الشكايات
Centre de suivi et d'analyse des requêtes

مرحبا بكم في الموقع الخاص بالشكايات

Bienvenue sur le site e-Plainte

المرجو اختيار اللغة Veuillez choisir la langue

العربية Français

وزارة العدل © 2010 Ministère de la Justice

برامج أخرى

- برامج تتبع المراسلات
- برامج المسؤول الإداري و القضائي
- سجل الوطني للاعتقال الاحتياطي
- تتبع التنفيذ على سيرات التأمين
- برامج المؤتمرات المساعدة على إنجاز القرار بالمحاكم

تحديات التحول الرقمي بالإدارة القضائية

- الاستراتيجية الرؤية محدودة الأفق والإجراءات
- القيود المالية والميزانية المخصصة للدعم استعمال التكنولوجيات الحديثة
- اشكالية تدبير الموارد البشرية

شكر و بتوفيق للجميع...

...المزيد :

- عرض السيد وزير العدل بمناسبة ندوة تقديم حصيلة منجزات الوزارة برسم سنة 2017 و مسار إصلاح منظومة العدالة